النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

Population Growth and Economic Development Efforts in Algeria During the Period 2000-2017

أ.حميد عبد الله الحرتسي د.شعبان فرج أ.علي توبين

الجزائر

Ali TOUBINE Chabane FEREDJ Hamid ABDALLAH EL HIRTSI
algeria

ملخص:

يعتبر النمو السكاني السريع أحد المشاكل والعقبات الرئيسية لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كثير من دول العالم. على غرار الدول النامية؛ تعرف الجزائر نموا سكانيا كبيرا، مما يفرض على الحكومة تحديات كبيرة لمواجهة هذه الزيادة كما يستدعي دراسة وتحليل الوضع السكاني.

تندرج هذه الورقة البحثية في سياق تحديد حجم مشكلة النمو السكاني في الجزائر وما يترتب عنه كإنعكاسات سلبية على جهود التنمية الاقتصادية، في سبيل الخروج بتوصيات حول هذا الموضوع.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في محاولة لتحديد الإنعكاسات التي يمكن أن تترتب عن النمو السكاني في الجزائر.أهم نتيجة تم التوصل إليها من خلال الدراسة تتمثل في غياب توافق مستوى النمو السكاني مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، التنمية الاقتصادية، السياسة السكانية، مستوى المعيشة، الجزائر.

Abstract:

The fast population growth is considered one of the principale problems and obstacles for economic and social development policies in almost countries of the world. Instead of other developing countries; Algeria recognizes a great population growth، which implicates on government a huge challenges to tackle this increase، it also necessitates a study and analysis of population conjuncture.

This research paper falls within the context of determining the extent of the population growth problem in Algeria، and what could result in as negative implications on economic development efforts، in order to have recommendations on this subject.

Descriptive and analysis methodology were used in an attempt to identify the implications which could result from population growth in Algeria.

The main result found by the study is the absence of population growth level harmony with economic development requirements an Algeria.

Keywords: Population growth، economic development، population policy، standard of living، Algeria.

مقدمة:

تشير العديد من الدراسات إلى ضرورة مراعاة نوع من التوازن بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية لتفادي مواجهة مجموعة من التحديات على رأسها الضغط على الموارد التي تعتبر أساس عملية التنمية

الاقتصادية. ونظرا للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية لم تلقى مسألة إدارة النمو السكاني القدر الكافي من العناية مقارنة بما تقدمه الدراسات الأكاديمية، من خلال التطرق إلى السياسات السكانية التي تحد من تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق قدرة الحكومات على استيعاب الحاجات العمومية المتولدة عنها.

أضحت مسألة النمو السكاني ذات تبعات ليس فقط وطنية وإنما دولية، بموجب ما يمكن أن يترتب على الزيادة المفرطة في السكان من هجرات غير منتظمة نحو البلدان المجاورة واستهلاك للموارد يفوق قدرتها على التجدد، ناهيك عن الدخول في حلقة مفرغة من التخلف (البطالة، الفقر...).

تتندرج هذه الدراسة في أطار تحديد حجم مشكلة النمو السكاني وتبعاتها على جهود التنمية الاقتصاية في الجزائر، حيث تحاول الإجابة على الإشكالية التالي:

هل يشكل النمو السكاني في الجزائر عقبة أمام التنمية الاقتصادية؟ حيث سيتم تحديد الإطار الزماني بالفترة 2000-2017، من خلال دراسة مؤشرات عن متغيرات الدراسة المتمثلة في: النمو السكاني كمتغير مستقل -يفترض أن يكون له إنعكاس سلبي على برامج التنمية الاقتصادية من خلال تقويض قدرة الحكومة على توفير الموارد الكافية لسد الحاجات المتزايدة- وجهود التنمية الاقتصادية كمتغير تابع من جهة ثانية.

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجهود الحكومة الجزائرية لإحداث طفرة تنموية في المجال الاقتصادي. سيكون لفهم هذه العلاقة أهمية بالغة في توجيه السياسات السكانية والاقتصادية في آن واحد بالشكل الذي يعمل على تقليص عوامل التثبيط التي يمكن أن تنشأ جراء النمو السكاني وتحقيق نمو سكاني مثمر.

أولا. أفكار ونظريات النمو السكاني:

لقد شغلت المسألة السكانية اهتمام الساسة والفلاسفة والاقتصاديين منذ أقدم العصور ومازالت تحتل عناية من طرف الباحثين من الناحية النظرية والتطبيقية.

1. **الفكر اليوناني:** لقد انشغل كل من أفلاطون وأرسطو بمشكلة حجم السكان حيث يقرران أن المجتمع يجب أن يبلغ حجمه الأمثل من الكبر بالدرجة التي تجعله مكتفيا بذاته واقتصاديا وقادرا على الدفاع عن نفسه، ولكن لا يجب أن يبلغ حجما يجعل مهمة الحكومة صعبة ومن هنا كان موضوع الحجم الأمثل للسكان (الدولة المدينة) هو الشغل الشاغل لفلاسفة اليونان (السيد، 1999).

2. **الفكر الصيني**: إن الفكرة العامة التي تكمن وراء التفكير الصيني القديم هي فكرة التناسب بين السكان والموارد أو بعبارة أخرى هي تصور علاقة مثالية نموذجية بين الأرض ومواردها وبين السكان، بحيث أن الإنحراف عن هذه العلاقة يؤدي في نهاية الأمر إلى تدهور الاقتصاد، وكان حكماء الصين وعلى رأسهم "كونفوشيوس" أول من أشار إلى فكرة الحجم الأمثل للسكان (السيد، 1999).

3. **فكر إبن خلدون 1332–1406**: في القرن الرابع عشر جاء إبن خلدون ليوجه مزيدا من العناية إلى دراسة مظاهر التفاعل بين الإنسان والبيئة والطبيعة. حيث يرى أن الكثرة السكانية المناسبة تعتبر عائقا لمتوسط دخل فردي مرتفع، كما يرى أن الزيادة السكانية تتسم أكثر بتقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن وشعور بالأمن سياسيا وعسكريا (الغزالي، 1973).

4. **الفكر التجاري (المركنتالية)**: يرى التجاريون أن الحجم الكبير والمتنامي للسكان يؤدي بالضرورة إلى العديد من المزايا الاقتصادية والعسكرية للدولة، ذلك لأن تراكم الثروة والقوة في نظرهم ونجاعة قدرة الدولة على إمتلاك المعادن النفيسة أمر لا يتحقق إلا بزيادة عدد السكان (السيد، 1999).

5. **نظرية مالتوس***: تعتبر من النظريات السباقة التي عالجت مسألة النمو البشري للسكان، وملخص رأي صاحبها أن هناك خطورة في زيادة السكان؛ خاصة أن هذه الزيادة تسير بمعدل هندسي (1، 2، 4، 8، 16...) بينما تزايد الموارد الغذائية بمعدل حسابي (1، 2، 3، 4، 5...) فإذا تضاعف عدد السكان في 25 سنة فإن الموارد الغذائية لا تزيد بنفس النسبة بل أقل، وهذا ما يدعو الناس إلى التنافس على الطعام فتسوء الصحة العامة وتتفشى الأمراض وتنتشر المجاعات والحروب وهذه العوامل هي العوامل الطبيعية التي تحد من تزايد السكان (رمزي، 1984).

6. **نظرية كينز**: ليس هناك في نظريته العامة (سنة 1936) تفصيل خاص عن السكان و لا توجد إشارات عنده عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، ومع ذلك فالمشكلة السكانية عند كينز عولجت ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الشروط والأوضاع التي تؤدي إلى البطالة وعدم التوظيف الكامل في إطار من الإستقرار النقدي أي بدون تضخم أو إنكماش (رمزي، 1984).

7. **الفكر السكاني المعاصر**: لقد عوجلت قضية النمو السكاني في العديد من المؤتمرات العالمية من بينها مؤتمر روما (سنة 1964)، المؤتمر العالمي للسكان (بوخاريست سنة 1964)، مؤتمر مكسيكو (سنة 1984)، ومؤتمر السكان بالقاهرة (سنة 1994). ومن بين أهم النقاط المتوصل إليها نذكر (صبحي، 1996):

* ولد توماس روبير مالتوس سنة 1766 وتوفي سنة 1844، وكان مقاله يبحث في أصول مشكلة الاسكان الذي صدر سنة 1798.

- يجب الربط بين السكان والتنمية فالأكثر فقرا في العالم هم الأكثر إنجابا؛
- التنمية المستدامة كمنطلق لأي سياسة سكانية؛
- التشديد على دور التكنلوجيا والبحث والتطوير لإيجاد علاقة أفضل بين السكان والتنمية والموارد البشرية والبيئة؛
- التطوير يوفر خيارا أفضل لخفض حجم الأسرة.

8. **النظريات السكانية والحجم الأمثل للسكان**: لقد تطرقت العديد من النظريات إلى مفهوم الحجم الأمثل للسكان مثل الفكر اليوناني و مالتوس...الخ والحجم الأمثل للسكان لا يتصل بالعدد فقط وإنما يتصل بالعدد وموارد الثروة من جهة أخرى، ومنه فالحجم الأمثل للسكان هو الحجم الذي يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الاقتصادية والفنية القائمة.

الشكل (01): علاقة المستوى المعيشي بتعداد السكان

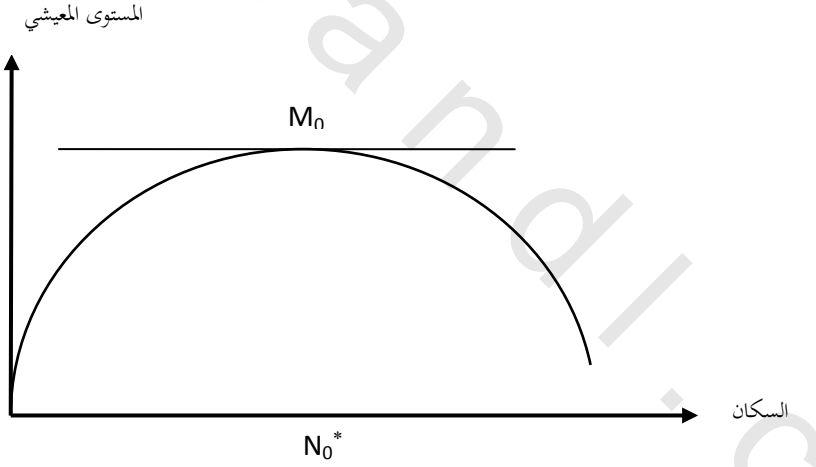

المصدر: توبين، ع. (2004). النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر من 1970 إلى 2002. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر.

حسب الشكل يظهر أن تزايد عدد السكان يرافقه إرتفاع في المستوى المعيشي حتى يصل إلى حده الأقصى (M_0، N_0^*) ومنه فالحجم الأمثل للسكان هو N_0^*، وبإعتبار أن الحجم الأمثل يتعلق كذلك بمستوى الإنتاج الكلي والحدي سيصبح الشكل السابق كالتالي:

الشكل (02): العلاقة بين المستوى المعيشي للسكان، الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي

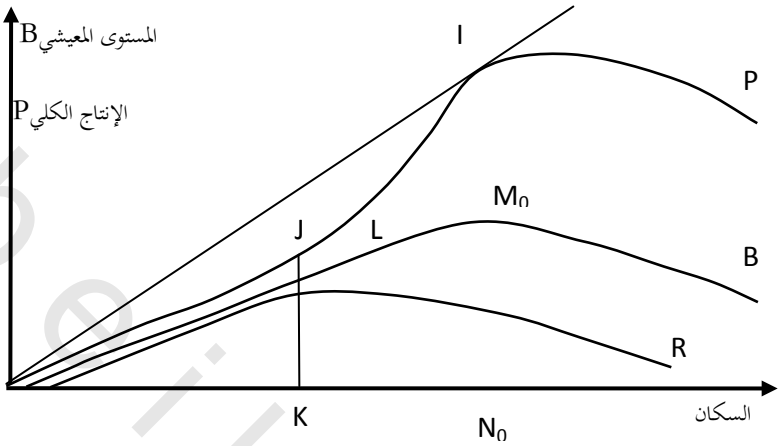

Source: Sauvy، A. (1977). Théorie Générale de la Population. Paris: PUF.

من الشكل يتضح أنه لدينا الحد الأعلى للإنتاج الحدي هي النقطة L وهي تمثل نقطة إنعطاف بالنسبة للمنحنى P (الإنتاج الكلي النقطة J)، حيث تمثل المساحة [OK] تعداد السكان الذي بإمكانه إنتاج حد من الثروة. كما يبين الشكل أن الإنتاج الكلي إبتداء من النقطة I التي تقابل الحجم الأمثل للسكان يبدأ في التناقص.

وعموما تشير النظرية النيوكلاسيكية إلى أن عنصر السكان تابع ومتبوع في نفس الوقت (أوكيل، 2005: 23)، و يمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$Q = \frac{f(R,L,K,T)}{P} \ldots (1)$$

حيث:

f(R،L،C،T) تمثل دالة الإنتاج الكلي Y والتي تضم عوامل الإنتاج المتمثلة في:

(الأرض R، العمالة L، رأس المال K والتكنلوجيا T)؛

P: عدد السكان؛

Q: الإنتاج المتوسط للفرد.

إذا قمنا بإعادة صياغة المعادلة (1) سنحصل على المعادلة (2) كما يلي:

$$\text{عدد السكان } P = \frac{\text{حجم الإنتاج } Y}{\text{متوسط الإنتاج الفردي } Q} \ldots (2)$$

هذا يعني أن نمو السكان يرتبط عكسيا بالنمو في نصيب الفرد من الناتج القومي حسب المعادلة التالية:

$$\dot{P} = \dot{Y} - \dot{Q} \ldots (3)$$

ثانيا. السياسات السكانية

تعتبر السياسة السكانية جزء من السياسة الاجتماعية الاقتصادية للدول، وهي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أو غير المباشر على نمو السكان، وتختلف السياسات السكانية من بلد لآخر حسب الوضعية السكانية السائدة التي يصبوا إليها كل بلد (بلمير، 2000).

-1 تعريف السياسة السكانية:

يمكن تعريف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في حاضرها ومستقبلها، أي أنها تشمل مجموع الإجراءات والبرامج التي تستهدف التأثير كميا وكيفيا في المتغيرات البنائية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية الجماهير (عوض، 1997).

2مقومات السياسة السكانية:

تتضمن السياسة السكانية مجموعة من العناصر التالية (السيد، 1999):

- بحث الإتجاهات الديمغرافية السابقة والراهنة وتحليل أسبابها؛
- التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية المستقبلية؛

-تقدير وتقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الانماط المتوقعة من المتغيرات السكانية وتحديد أهميتها من منظور المصالح و الإهتمامات القومية.

-تبني وتطوير المقاييس والإجراءات اللازمة التي تصمم لإحداث التغيرات المطلوبة ومنع حدوث تغيرات غير مرغوب فيها.

3-الاتجاهات السكانية:

تعتبر الاتجاهات السكانية مؤشرات أساسية للعلاقة المتغيرة بين القوى الديمغرافية، وتتحدد الاتجاهات السكانية بـ:

- الهجرة والسياسات السكانية؛
- الوفيات والسياسات السكانية؛
- السياسات السكانية في مجال الخصوبة والإنجاب؛

1- نماذج من السياسات السكانية:

تنقسم السياسات السكانية إلى نمطين: الأولى السياسات المدعمة للإنجاب والثانية السياسات المناهضة للإنجاب، وفيما يلي عرض لنماذج بعض الدول في هذا المجال:

أ- السياسة السكانية في السويد: تبنت السويد سياسة سكانية مدعمة للإنجاب بهدف المحافظة على معدلات المواليد، كما تولي السياسة السكانية في السويد إهتماما أكبر بمسائل الرفاهية الفردية والحرية الشخصية من خلال المعونات والخدمات الحكومية والاجتماعية الموفرة للأسر (السيد، 1999).

ب- السياسة السكانية في فرنسا: حددت السياسات السكانية في فرنسا هدفين أساسيين هما: تشجيع تكوين إنشاء الأسر وتربية الأطفال بالعدد الذي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان من ناحية ومناهضة التشيخ العام للسكان من ناحية أخرى، ولضمان تحقيق هذه الأهداف وضعت البرامج اللازمة لذلك منها معونات مالية وإجراءات اقتصادية وأخرى ردعية وتشجيع الهجرة الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب مع القوى العاملة والاحتياجات الديمغرافية للبلاد (السيد، 1999).

ج- السياسة السكانية في الهند: توجه السياسة السكانية في الهند نحو تقييد معدل الزيادة السكانية من أجل التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة.

د- تجربة اليابان: لقد عملت اليابان على تقييد معدل الزيادة السكانية حيث انبثقت هيئات عديدة خاصة بمساعدة الصناعة على نشر معلومات تحديد النسل بإعتبارها سياسة الشركة (مؤسسة معهد الأبحاث في مشكلات السكان).

هـ- السياسة السكانية في البلدان العربية: رغم اختلاف الدول العربية في نظرتها إلى النمو السكاني بإختلاف مواردها وبيئتها، تلتزم حكوماتها -في الأغلب- بسياسة تنظيم النسل على غرار الدول الغربية التي تطبق سياسة الحد من النسل. غير أن أدوات تنظيم النسل تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دول ذات سياسة معلنة لتخفيض النمو السكاني مثل مصر، كما توجد دول بدون سياسة معلنة ولكنها توفر الخدمات الصحية وتقدم تنظيم الأسرة مثل الجزائر والمغرب، وهناك دول تعطي أولوية للبرامج الاقتصادية مثل الصومال وموريطانيا.

و تتأثر السياسة السكانية بالعديد من المتغيرات الثقافية على غرار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال ثقافة نسبة إسم الوالدين إلى المولود الذكر "أبو فلان" غالبا ما تدفع إلى الإنجاب حتى الحصول على الطفل الذكر. كما قد يدفع حب التفاخر بالأولاد إلى دفع بعض العائلات أوالقبائل

أوالأعراق إلى التكاثر. لذا تجد الحكومات نفسها أمام العديد من التحديات التي تعيق برامجها وسياساتها السكانية.

يجب أن تأخذ السياسات السكانية بعين الإعتبار المتغيرات التي تتحكم في زيادة وتوزيع السكان لتضمن قدرة أكبر على توجيهها خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية.

ثالثا. أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية للنمو المتزايد للسكان على جهود التنمية الاقتصادية والتي تتمثل فيما يلي:

1- الآثار السلبية: ومنها:

أ- الادخار والاستثمار: كلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات ومن ثم الاستثمارات في الوقت الذي تزيد فيه الاحتياجات الاستثمارية لمقابلة العدد الأكبر من السكان.

ب- تكوين رأس المال: زيادة عدد السكان تؤثر على نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تتفاقم مشكلة تكوين رأس المال (عجمية و الليثي، 1994).

ج- التركيب العمري للسكان وحاجات الاستهلاك: هناك علاقة قوية بين التركيب العمري ومستويات الاستهلاك فالدول السريعة الزيادة في السكان تعتبر من الدول الشابة؛ حيث يميل فيها الإنتاج إلى الإنخفاض بينما يميل الإستهلاك إلى الإرتفاع إضافة إلى توسع حجم الأسرة الذي يجعل من المنطقي أن يتوسع الإستهلاك الأسري.

د- التركيب العمري وعبء الإعالة: يحسب عبء الإعالة بمقارنة إنتاج المجموعة العمرية بإستهلاكها، وعليه نجد أن التركيب العمري للسكان في الدول النامية أقل ملاءمة منه في الدول المتقدمة نتيجة:

-نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من تكوين رأس المال إلى مقابلة أعباء الإعالة؛

-إرتفاع عدد الوفيات يمثل هدر لموارد الدولة.

هـ- البطالة: النمو السماني السريع ينجم عنه زيادة أعداد القوى العاملة والذي ينجم عنه توفير عنصر البطالة.

و- السكان والخدمات الاجتماعية: التزايد السريع للسكان في البلدان النامية وانخفاض مداخيلها وعجز أغلب ميزانياتها وتعدد مجالات الإنفاق فيها يجعل من الصعوبة التكفل بالمتطلبات المتزايدة للسكان بها في الصحة والتعليم والسكن والخدمات العامة.

ز- الآثار السياسية: إن التطلعات الشعبية والشبانية على وجه الخصوص للعيش على وتيرة الدول المتقدمة يعتبر محرك وسبب في كثير من الأحداث حول العالم (لعل أبرزها ما يعرف بالربيع العربي) خاصة مع انتشار وسائل الإعلام والاتصال. إذ وصل الأمر نتيجة هذا الحراك السكاني إلى حد الإنهيار التام في البنية الداخلية لبعض الدول مثل سوريا، ليبيا.

ح- المواليد وقدرة الإعالة الأسرية: هناك علاقة عكسية بين عدد المواليد والقدرة على الإعالة، فزيادة عدد الأطفال المعالين في الأسرة الواحدة يقوض ويحد من قدرة الوالدين على الوفاء بالحاجيات خاصة ما تعلق منها بالتربية والتعليم. وهو ما ينعكس على فرص الأولاد في تلقي التعليم الكافي ويزيد من حدة المشكلة. وهذا ما يفسر زيادة النمو السكاني في المجتمعات الفقيرة؛ حيث يؤدي نقص الوعي والجهل أحيانا إلى عدم الموازنة بين متطلبات القدرة على الإنجاب والقدرة على الرعاية والتكفل بحاجات الزوجة والأطفال المعالين.

2- الآثار الإيجابية: تتمثل الآثار الإيجابية للنمو السكاني والتركيب العمري في:

أ- **نمو القوى العاملة:** يساهم النمو السكاني في نمو القوى العاملة التي لها عائدات اقتصادية بارزة إذا كانت تتميز بجانب من التعليم والصحة الجيدة (الأمم المتحدة، 2003).

ب- **إتساع حجم السوق وتحفيز الإستثمار:** تعمل زيادة السكان على توسيع نطاق السوق وتنوع حاجات الناس وفرص العمل مما يؤثر ويحفز على الإستثمار (العيسوي، 1984). كما يبين الشكل التالي:

ج- الشكل (03): زيادة السكان وتحفيز الإستثمار

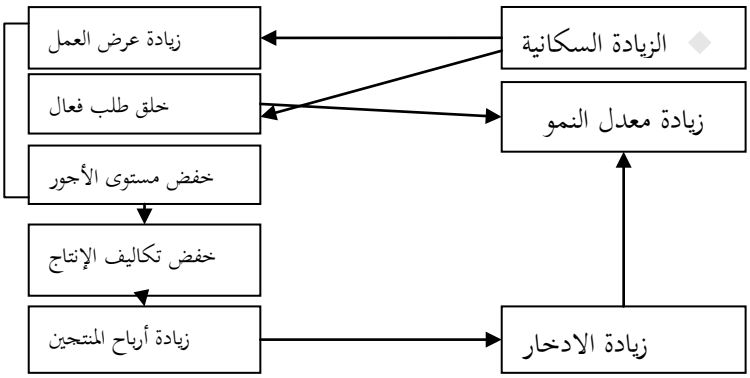

المصدر: النجفي، س. ت. (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

د- **أثر الهيكل الشاب للسكان:** يؤدي النمو السكاني السريع إلى هيكل شاب يمتلك القدرة على الإبتكار والإبداع والتجديد المستمر.

رابعا. اتجاهات النموالديمغرافي في الجزائر وتطوره

إن التعرف على الوضع السكاني في أي بلد يعد أمرا هاما لا سيما النمو الديمغرافي وذلك من حيث اتجاهاته وتطوره.

1- النمو الطبيعي للسكان: في هذه الفقرة سيتم التركيز على النمو السكاني في الفترة 1999-2017 من خلال دراسة كل من الولادات والوفيات، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول (01): تطور معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية

الوحدة: الآلاف.

السنة	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية	عدد السكان	معدل النمو (%)
2000	589	140	449	30416	-
2002	617	138	479	31357	1.546883
2005	703	147	556	32906	1.646629
2008	817	154	663	591.34	1.706882
2009	849	159	690	35268	1.957156
2010	888	157	731	35978	2.013156
2011	910	162	748	36717	2.054033
2012	978	170	808	37495	2.118909
2013	963	168	795	38297	2.138952
2014	1014	174	840	39114	2.133326
2015	1040	182	858	39963	2.170578
2016	1067	280	787	40836	2.184521

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

ONS. (2017). Consulté le: 10/07/2017، du site web: http://www.ons.dz

من خلال الجدول يظهر الزيادة المستمرة لعدد السكان؛ حيث قدر سنة 2016 حوالي 8،40 مليون ساكن بزيادة سنوية قدرها 2.2%؛ وهذه الزيادة راجعة إلى الإرتفاع المستمر للمواليد مقارنة بالوفيات التي هي في إنخفاض نسبة إلى عدد السكان نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والرعاية الصحية.

2- تركيب السكان حسب السن: تختلف الدول إختلافا كبيرا من حيث توزيع فئات السن، الأمر الذي يعكس الوضع السكاني للمجتمع وما يرتبط به من أبعاد اجتماعية واقتصادية حيث:

*ارتفاع نسبة كبار السن نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وتراجع نسبة المواليد؛ وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر من 5،72% سنة 2000 إلى 1،77% سنة 2015 (ONS، 2017) ؛

*ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع يكون نتيجة ارتفاع نسبة المواليد وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الشباب وارتفاع معدلات الزواج؛ وحسب الديوان الوطني للإحصاءات إنتقل معدل الزواج من 8،5‰ عام 2000 إلى 9،9‰ سنة 2014 وهو ما يعني أن نسبة المتزوجين حوالي 20 في الألف سنة 2014 مقارنة بـ 12 في الألف خلال سنة المقارنة (ONS، 2017)؛

*تختلف الخدمات المؤداة من طرف الدولة من حيث طبيعتها وحجمها وكذلك نوع الصناعات وذلك وفقا لاختلاف نسبة الأعمار المختلفة؛ فوفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول توزيع السكان حسب السن لسنة 2016 في الجزائر (ONS، 2017)، فإن نسبة 3،29% من مجموع السكان يشكلون الفئة من 0 إلى 14 سنة ونسبة 9،8% من مجموع السكان هم السكان الأكثر من 60 سنة، أما البقية والذين يمثلون مجموع السكان من 15 إلى 60 سنة فيمثلون 61% ومن خلال هذه الإحصائيات يظهر جليا إرتفاع نسبة الشباب في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة بالنسبة للحكومة من حيث توفير مناصب العمل وارتفاع معدلات الزواج والمواليد مما يحتم ارتفاع التحويلات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها.

فيما يلي مقارنة لهرم الأعمار في الجزائر خلال الفترتين 2008 و 2015.

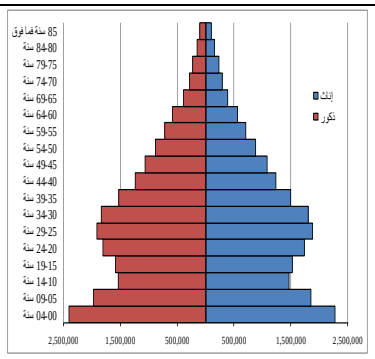

الشكل (04): هيكل السكان حسب السن والنوع في 2008

الشكل (05): هيكل السكان حسب السن والنوع في 2015

Source: ONS. (2017). Consulté le: 10/07/2017، du site web: http://www.ons.dz

من خلال المقارنة لتوزيع السكان حسب الأعمار والجنس بين الفترتين يتضح ما يلي:

*يشهد النمو السكاني في الجزائر عملية تحول يمكن تفسيرها بتراجع مستويات الخصوبة؛

*يتخذ توزيع السكان شكل الهرم ذو القاعدة المتوسطة "الجرس"، والإختناق على مستوى القاعدة يمكن تفسيره أساسا بإنخفاض معدلات الزواج (حيث انتقلت من 97،5‰ سنة 1990 إلى 84،5‰ سنة 2000)، إضافة إلى تراجع معدل الزيادة الطبيعية نتيجة تراجع نسبة الولادات (من 94،30‰ إلى 36،19‰ خلال نفس الفترة) وارتفاع نسبة وفيات الأطفال (حيث قدرت بـ40‰ خلال التسعينات)، ويأتي ذلك كنتيجة للظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار الذي مرت به الجزائر؛

-يتجه التحدب في طبقة الشباب نحو الأعلى مما سيرفع من مستوى الشيخوخة -بعد حوالي 25 سنة- ويزيد من عبء الخدمات الاجتماعية كالصحة والمعاشات.

3- تركيب السكان إلى ريفيين وحضريين: هناك توجه عالمي من حيث زيادة نسبة السكان الحضر على حساب سكان الريف وذلك لأن نسبة التحضر ترتبط بقضايا التنمية، حيث ترتفع نسب التحضر أكثر في الدول المتقدمة في العالم بينما نجدها أكثر إنخفاضا في المناطق المتخلفة.

الجدول (02): عدد السكان وتوزيعهم بين الحضر والريف في الجزائر

السنة	1987		2000		2011		2016	
الاقامة	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
عدد السكان	11894693	11444249	12803834	17869493	12377256	24339744	-	-
النسبة %	50.33	49.67	41.7	58.3	33.7	66.3	32.5	67.5

Source: ONS. (2017).

يتضح من الجدول مدى الإطراد في زيادة نسبة الحضر في الجزائر بمرور الزمن، حيث انتقلت نسبة الحضر من 67،49% سنة 1987 إلى أكثر من الثلثين (3/2) سنة 2016، ويمكن تصور المشاكل الناتجة عن ذلك ومدى تأثيرها على التنمية من حيث إهمال زراعة الأرض ونقص الأيدي العاملة في الأرض وتلاشي بعض الصناعات التقليدية ونقص تربية الحيوانات...الخ، إضافة إلى ارتفاع مشكلات المدينة وزيادة الضغط على الخدمات المختلفة كالإسكان والتعليم والصحة والمواصلات.

خامسا. آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية

إن التداخل والتشابك بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ومعقدة؛ لذلك يجب الإلمام ببعض بدراسة آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية.

1- الآثار الاقتصادية:

أ- التركيب العمري وحاجات الاستهلاك: تؤدي زيادة السكان بمعدلات مرتفعة إلى تكوين مجتمع شاب أكثر استهلاكا، بالإضافة إلى تزايد عدد أفراد الأسرة الواحدة مما يدفع باتجاه زيادة استهلاك العائلات. والجدول التالي يوضح ذلك: **الجدول (03): تطور الاستهلاك الكلي للعائلات في الجزائر 2000-2016**

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2004	2008	2012	2015
الاستهلاك الكلي للعائلات	1684862.8	2333218.5	3231318.2	5211235.4	2615143.8

Source: ONS. (2017).

هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة استهلاك العائلات منها ارتفاع مستويات الدخل وتغير الأذواق إضافة إلى زيادة عدد الأفراد في العائلات وزيادة السكان بصفة عامة، ومن خلال الجدول يبدو جليا الإرتفاع الكبير للاستهلاك الكلي للعائلات الذي ارتفع من حوالي 1684 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 26151 مليار دج سنة 2015. إن هذا الارتفاع الكبير في الاستهلاك الكلي للعائلات يتطلب زيادة الجهود من أجل تلبية هذه الحاجيات.

ب- عبء الإعالة وحاجات الاستهلاك:

ترتبط نسبة الإعالة بالتركيب العمري للسكان وتقوم على أساس أن كل فرد من المجتمع مستهلك أما المنتجون فهم بعض أفراده.[*] **الجدول (04): نسبة الإعالة في الجزائر 2000-2016**

السنة / فئات السن	2000	2004	2008	2012	2016
14-0	57.1	47.2	43.5	43.5	47.4
60 فأكثر	11.3	11.3	11.5	12.7	14.4
المجموع	68.5	58.5	55	56.2	61.8

Source: ONS. (2017).

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الإعالة والتي تعني عدد الأفراد والمعالين في المجتمع منسوبا إلى عدد الأفراد القادرين على ممارسة العمل والنشاط الاقتصادي أنها عالية جدا وتعتبر من أعلى النسب مقارنة مع دول أخرى، وذلك لأن حجم كل من فئة الصغار وفئة الشيوخ تمثل أكثر من 38% من مجموع عدد السكان العام وهذه الأخيرة يترتب عليها أعباء وتكاليف كبيرة على كاهل التنمية الاقتصادية من حيث:

- تقليل نسبة العاملين المنتجين إلى مجموع السكان؛

[*] معدل الإعالة الديمغرافية هو حاصل قسمة مجموع فئتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والبالغين 60 سنة فأكثر على الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (من 15 إلى 59 سنة).

- تخصيص جزء كبير من الموارد لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية الصحية والتعليمية والثقافية؛

لكن رغم ذلك لا يجب إغفال تحسن نسبة الإعالة في الجزائر وانتقالها من 68.5% سنة 2000 إلى 60% سنة 2016 بإنخفاض قدره 8%.

التغطية الغذائية:

حسب وتيرة النمو الديمغرافي يتزايد عدد سكان الجزائر سنويا بحوالي 800 000 نسمة ينبغي أن يوفرلهم الغذاء؛ فضلاعن ذلك فإن التعمير السريع والتصنيع وإرتفاع مداخيل جميع فئات السكان أدت إلى إدخال تغذية أكثر تنوعا وبكمية أوفر، مما يشكل تحديا للأمن الغذائي في الجزائر وهذا ما يفسر ارتفاع فاتورة إستيراد الغذاء سنويا؛ حيث بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 8،3 مليار دولار في الخمسة أشهر الأولى لعام 2017 مقابل 36،3 مليار دولار في السداسي الأول لعام 2016 بزيادة قدرها 13% (وزارة التجارة، 2017) .

لذلك وجب العمل وبجهود أكبر ونظرة مستقبلية هادفة لتوفير الغذاء من خلال الإهتمام بالمجال الفلاحي وتطويره وحتى نتخلص من التبعية الغذائية.

2- الآثار الاجتماعية:

أ- البطالة:

نتيجة ارتفاع عدد السكان بوتيرة متزايدة فإن هناك طلبات إضافية سنوية تضاف إلى سوق العمل كما يبين الجدول ذلك.

الجدول (05): تطور سوق العمل خلال الفترة 2000-2016

السنة	طلبات العمل	مناصب العمل المفتوحة
2008	1176156	213194
2009	963016	235606
2010	1090963	234666
2011	1647047	253605
2012	1939377	287110
2013	2048531	349179
2014	2050230	400500

Source: CNES (2016). Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015. Consulté le 10/07/2017، du site web: http://www.cnes.dz/cnes/wp-content/uploads/RNDH%202013-2015.pdf
Consulé le 29-09-2017 à 03:43

من خلال الجدول يتضح الارتفاع المستمر لطلبات العمل في سوق العمل حيث انتقلت من1176156 طلب سنة 2008 إلى أكثر من 2 مليون طلب سنة 2014، وهذا ما يفرض تحديا كبيرا على في توفير مناصب الشغل حيث يظهر جليا أن نسبة التغطية للمناصب المفتوحة هي في حدود 20% فقط وهذا رقم قليل جدا.

الضغط على منظومة الضمان الاجتماعي: تتكفل صناديق الحماية الاجتماعية بـ20 مليون جزائري وجزائرية في مجال التأمين والتقاعد وتغطية المنح الموجهة للعمال العاجزين عن العمل، ونتيجة زيادة عدد المتقاعدين وارتفاع حوادث العمل وعدم التصريح بعدد العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي والذي يمثل حوالي 25% من الأجراء في الجزائر، كذلك عدم التصريح بجميع أيام العمل وعدم الانتظام في تسديد مستحقات الصندوق جعلت قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر يعرف مجموعة من الاختلالات والمشاكل خاصة منها المالية والتنظيمية التي أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية بالبلاد (بن دهمة، 2016)،الأمر الذي تطلب التدخل بإلغاء التقاعد النسبي و إشتراط بلوغ العمال سن 60 سنة للحصول على التقاعد.

ب- الضغط على الموارد المائية: تقدر الموارد المائية الجزائرية بأقل من 20 مليار م^3 وبعدد سكان يفوق 40 مليون نسمة لعام 2016، يكون نصيب الفرد الواحد 500 م^3 / سنويا، هذا الرقم أقل من الرقم الذي طرحه فركمناك (العالم السويسري) الذي يقدر بـ 1000 م^3 / سنويا مع إتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد أدنى مقبول لنصيب الفرد من الموارد المائية، ومع زيادة السكان المستمرة وارتفاع الطلب المتزايد للماء وارتفاع الاحتياجات الزراعية والصناعية يزيد تفاقم الأزمة المائية كما يوضح الشكل التالي: **الشكل (06): نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر 1990-2050**

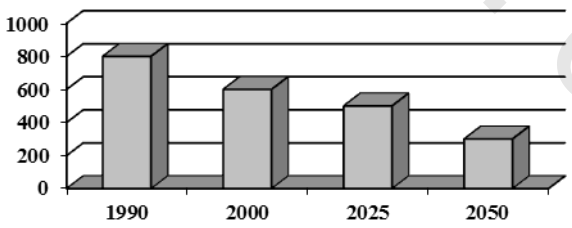

Source: ONS. (2017).

من الشكل يظهر التناقص الكبير لنصيب الفرد من الموارد المائية حيث كان في حدود 600 م^3/سنة خلال سنة 2000 ليصل إلى 500 م^3 في حدود سنة 2025 ومن المتوقع أن يصل هذا الإنخفاض إلى 300 م^3 / سنة في حدود 2050.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة التي تناولت النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية بجانبيها النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

*إن دراسة الوضع السكاني لأي بلد يعد أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية بإعتبار أن التداخل بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ومتشابكة ومعقدة.

*هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية كما أن هناك آثار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الوضعية السكانية لأي بلد.

*تعرف الجزائر ارتفاعا كبيرا في تعداد سكانها إذ يقارب واحد مليون نسمة سنويا وهذا يعتبر عبء إضافي على الحكومة إذا لم يرافق هذه الزيادة زيادة في الإنتاج.

*هناك عدة آثار سلبية للزيادة السكانية في الجزائر، يظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم الاستهلاك الكلي للعائلات، زيادة معدلات الإعالة، الضغط على الموارد الطبيعية.

*هناك إتجاه في تغير تركيب السكان بين ريفيين وحضريين حيث أصبح يشكل السكان الحضريون أكثر من ثلثي السكان وهذا يزيد من الضغوط على المدن فيما يخص توفير السكن والمرافق العامة، إضافة إلى فقدان عوامل وصناعات مهمة بالنسبة لسكان الريف.

التوصيات: بناء على نتائج الدراسة تتلخص التوصيات فيما يلي:

*رسم وتحديد معالم واضحة للسياسة السكانية في الجزائر لتكون أداة لنجاح سياسات التنمية في المستقبل؛

*الاستثمار الكثيف في الثروة البشرية من خلال الارتقاء بنوعية التعليم والتربية والصحة؛

*ضرورة توفير إطار عمل واضح وجيد لإجراء البحوث العلمية في مسائل السكان والتنمية مع توافر آليات تنفيذ فعالة.

*تكييف وسائل الإعلام والوسائل التنظيمية لتنظيم النسل.

المراجع:

1. الأمم المتحدة .(2003) .أهداف التنمية للألفية :تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية .نيويورك :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. أوكيل، ح .(2005) .أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي–دراسة حالة الجزائر .رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي .الجزائر :جامعة الجزائر 3.
3. بلمير، ب .(2000) .الديمغرافيا منظومة من المعارف .مجلة العلوم الإنسانية، 14: 232.

4. بن دهمة، ه .(2016) .الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان. رسالة ماجستير .تلمسان :جامعة تلمسان.
5. توبين، ع. (2004) .النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر من 1970 إلى 2002. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر.
6. رمزي، ز .(1984) .المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية .الكويت :منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.
7. السيد، ع .ا .(1999) .علم اجتماع السكان .الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية.
8. صبحي، ع .ا .(1996) .النشاط الدولي في مجال السكان .عالم المعرفة،213: 7–16.
9. عجمية، م.ع. و الليثي، ع. (1994). التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها. الإسكندرية: مؤسسة شهاب.
10. عوض، ح .(1997) .المشكلة السكانية وتحديات البقاء .الإسكندرية :الدار الجامعية.
11. العيسوي، إ .(1984) .إنفجار سكاني أم أزمة تنمية .القاهرة :دار المستقبل العربي.
12. الغزالي، ع .ا .(1973) .اقتصاديات السكان .الكويت :وكالة المطبوعات.
13. النجفي، س. ت. (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.
14. وزارة التجارة .(2017) .إحصائيات وحصائل. تاريخ الإطلاع 2017/07/10، من الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/commerce-exterieur-durant-les-huit-premiers-mois-de-2017
15. CNES (2016). Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015. Consulté le 2017/07/10، du site web: http://www.cnes.dz/cnes/wp-content/uploads/RNDH%202013-2015.pdf
16. Sauvy ،A. (1977) Théorie Générale de la Population. Paris: PUF.
17. ONS. (2017). Consulté le: 10 /07/2017، du site web: http://www.ons.dz

obeikandi.com